المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

11

لندن تودّع الأولمبياد وأمريكا تحسم الصدارة

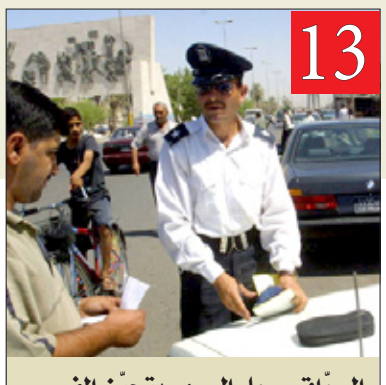

13

السوّاق: رجل المرور يتحيّن الفرص لقطع أرزاقنا.. المرور: إنه القانون

19

سؤال المواطنة والطائفة في المسلسلات الرمضانية

مستشارالمالكي ينفي طلب الحكومة من دمشق تسليم الدوري والأحمد

□ بغداد / غفران الحداد

نفى المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن وجود إتصالات مكثفة بين رئيس سوريا بشار الأسد ورئيس الوزراء نوري المالكي لتسليم نائب رئيس النظام السابق عزت الدوري وعضو القيادة القطرية لحزب البعث يونس الأحمد إلى بغداد مقابل دعم الحكومة العراقية للنظام السوري.

وذكر علي الموسوي في تصريح لـ "المدى برس"، ان "لا صحة لهذه المعلومات ولم يتصل الاسد بالمالكي أو بالعكس".

واكد الموسوي "نحن نريد ان نمسك بعزت الدوري والأحمد كمجرمين ولكن لا صحة لاتصالنا بمسؤولين سوريين بهدف تسليم قيادات بعثية".

وكانت صحيفة كويتية، نقلت امس الاحد، عن مصادر عراقية، كشفت عن وجود "صفقة" بين الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الحكومة العراقية نوري الماكي لتسليم نائب رئيس النظام السابق عزت الدوري وعضو القيادة القطرية لحزب البعث يونس الأحمد إلى بغداد مقابل دعم الحكومة العراقية للنظام السوري .

وكشف النائب عن التحالف الوطني حسون علي الفتلاوي لـ"السياسة" الكويتية ان "خطوات اتخذها المالكي وصفت بالحاسمة والجادة باتجاه الاتفاق مع الحكومة السورية على تسليم الدوري والاحمد وغيرهما من القيادات البعثية العراقية التي تقود العمليات الارهابية في العراق".

أكد أن استهداف البنك المركزي الغرض منه السيطرة على الخزين المالي

الساعدي: الحكومة للفاشلين ومزوري الشهادات

□ بغداد/إبراهيم إبراهيم

اتهم عضو لجنة النزاهة النيابية صباح الساعدي الحكومة بالتستر على مزوري الشهادات والفاشلين الذين يتلاعبون بمقدرات الوزارات والدولة، على حد قوله.

وأكد الساعدي في تصريح لـ"المدى برس"، ان "لجنة النزاهة البرلمانية اصطدمت ولأكثر من مرة بتمنع الوزراء من تنفيذ قرارات الهيئة، التي تخص بعض أصحاب الدرجات الخاصة في الوزارات المختلفة".

وأضاف أن "عملية متابعة قرارات لجنة النزاهة في تنفيذ القانون لا تستكمل بشكلها الصحيح وذلك لرفض الجهات التنفيذية للحكومة الانصياع لهذه القرارات، وان عملية تطبيق القانون لا تتم بفعل التأثير الواضح من قبل رئاسة الوزراء".

واشار الى ان "عشرات الآلاف من الشهادات المزورة في الهيكل الاداري للحكومة موجودة وجاهزة بالأسماء والتواريخ لدى لجنة النزاهة البرلمانية".

من جانب اخر قال الساعدي ان الحكومة تريد السيطرة على خزين البنك المركزي، وهذا هو السبب الذي يقف وراء استهداف البنك إعلامياً"، على حد تعبيره.

وقال الساعدي في برنامج "سحور سياسي" الذي بثته فضائية "البغدادية" امس ان "هناك سعياً حكومياً للسيطرة على خزين البنك المركزي العراقي" موضحا ان "استقلالية البنك عن الحكومة وراء استهدافه اعلاميا" معتبرا ان "البنك المركزي هو الجهة الوحيدة التي تعمل باستقلاليتها لحد اليوم".

واعتبر الساعدي ان "ملف الكهرباء ليس سياسيا بل انه ملف فساد خاص" متهما وكلاء بوزارة الكهرباء ومدراء عامين بانهم هم من يقف وراء هذا الملف.

النفط تنفي أزمة الغاز.. والبرلمان يؤكدها ويطالب باستثمار توزيعه 2

تغريدات تويتر: الإعلان عن انبثاق "الجيش العراقي الحر" على غرار السوري 3

محافظة بغداد تطالب بالقضاء على شبكات تتاجر بالأعضاء التناسلية الاصطناعية

□ بغداد /متابعة المدى

طالبت محافظة بغداد الأجهزة المختصة بالقضاء على شبكات تتاجر بالأعضاء التناسلية الاصطناعية.

وقال النائب الأول لمحافظ بغداد محمد الشمري في تصريح صحفي: "على وزارة الداخلية أن تأخذ دورها في متابعة وكشف الشبكات التي تقوم بالتجارة غير المشروعة في الأعضاء التناسلية الاصطناعية لما لها من اثر سلبي على المجتمع".

وأضاف الشمري إن"حكومة بغداد المحلية تنظر بعين الأهمية الى هذه التجارة الخطيرة على القيم الاخلاقية للمجتمع وتسعى الى تقويضها و القضاء عليها وهي تدعو كل الجهات المختصة لعدم التماهل والتساهل مع المتاجرين والمروجين لها، لما لها من مخاطر على منظومة القيم الاجتماعية و الاخلاقية بالمجتمع العراقي لما تسعى اليه من هدم الاخلاق في المجتمع وصرف الشباب عن جادة القيم الاخلاقية".

وبين الشمري أن " وزارة الداخلية هي الجهة المسؤولة الأولى عن متابعة الظاهرة السلبية الخطيرة التي يمكن ان تضر بالمجتمع و ببنيته الاخلاقية و القيمية".

وأضاف الشمري"إن ضعف الجانب الأمني في الفترة السابقة وضعف الدولة والقانون لاسيما بعد احداث ٢٠٠٣ وتفكيك الكثير من المؤسسات المسؤولة عن تطبيق القانون أسهم في توفير مناخ لرواج مثل هذه التجارة غير الشرعية و التي يحظر القانون التداول بها في الاسواق المحلية".

وتابع النائب الأول لمحافظ بغداد "هناك الكثير من البضائع و السلع التي لم تحصل على الموافقات القانونية والتي دخلت بصورة غير مشروعة و يتم التداول بها في بعض الأسواق المحلية مما يتطلب وقفة جادة للقضاء على هذه الظاهرة المنافية للآداب و الأخلاق العامة و محاسبة المقصرين.

مصدر: الكشف عن عناصر أمنية مندسة مرتبطة بالقاعدة

□ بغداد/المدى

كشف مصدرٍ مقرب من الحكومة العراقية، الاثنين، عن تشخيص الاخيرة عدداً من العناصر الامنية المندسة في اجهزتها لها ارتباط بتنظيم القاعدة، مؤكداً أن البحث مستمر لتصفية جميع القوات الامنية من المنتسبين المتعاونين مع المجاميع المسلحة.

وقال المصدر في حديث لـ"شفق نيوز" ان "الحكومة العراقية وبعد وصول العديد من المعلومات عن وجود عناصر مندسة داخل الأجهزة الامنية بدأت بالبحث وتقصي الحقائق".

وأضاف المصدر ان "البحث والتقصي أثمر عن العثور على عدد من العناصر وهو مستمر الى حين تنظيف الأجهزة الامنية بشكل تام".

ولفت المصدر إلى ان "هذه العناصر لديها ارتباط بالتنظيمات الارهابية وهي تسهل وصول المعلومات الامنية اليها".

يشار إلى أن سلسلة هجمات شهدتها العاصمة بغداد وعدد من المحافظات، في ٢٢ تموز الماضي، اسفرت عن مقتل واصابة العشرات من المدنيين وافراد من قوات الامن بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة وهجمات نفذها مسلحون مجهولون.

واحبطت القوات الامنية العراقية في نهاية شهر تموز المنصرم محاولة لمسلحين بتهريب نحو ٤٠٠ معتقل في مديرية مكافحة الارهاب وسط بغداد، من خلال الهجوم بسيارات مفخخة واحزمة ناسفة اسفرت عن مقتل وأصابة ٤٠ شخصاً بين قتيل وجريح، وتلتها احباط محاولة هروب سجناء من سجن الحوت في قضاء التاجي في بغداد.

ونقلت وسائل اعلام اجنبية ومحلية عن مصادر أمنية في وزارتي الداخلية والدفاع واخرى صحية عن مقتل ٣٢٥ شخصاً، وأصابة ٦٩٧ بجروح، ومقتل ٥٥ مسلحاً وإعتقال ٣٠٠ منهم في شهر تموز المنصرم في حصيلة عدتها تلك الوسائل بالاكثر دموية منذ عامين.

٢ أيلول موعد بدء امتحانات الدور الثاني للجامعات والمعاهد

□ بغداد/المدى

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم الأحد الموافق الثاني من شهر أيلول المقبل، موعدا لبدء امتحانات الدور الثاني في الجامعات والمعاهد العراقية.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي قاسم محمد جبار في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه امس الاثنين إن "الوزارة وضمن تقويمها الجامعي حددت يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٩/٢ موعدا لبدء امتحانات الدور الثاني في الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢".

وتابع ان "وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب، قرر في وقت سابق السماح للطلبة الراسبين بكل المراحل الدراسية في الجامعات والمعاهد الرسمية، والكليات الأهلية، بأداء امتحانات الدور الثاني للعام الدراسي الحالي، بغض النظر عن عدد الدروس التي رسبوا فيها". وأضاف جبار ان "قرار وزير التعليم العالي تضمن أيضا عدم السماح بإقامة دور ثالث للراسبين في كل الجامعات والمعاهد مطلقا"، داعيا الطلبة الراسبين الى "بذل اقصى جهودهم لتحقيق النجاح واستثمار هذه الفرصة بكل طاقاتهم لإكمال مسيرتهم العلمية".

حرائق الديمقراطية في دولة اللا قانون !

كبوة التحالف الكردستاني في البرلمان

الافتتاحية

فخري كريم

تتنافس الكتل النيابية وقادتها على" أبوة" كل منها للعملية السياسية " الديمقراطية " وما تحقق فيها مَن "منجزات" ينعم بها شعبنا المبتلى بقادته الغيورين على مصالحه ! ولا يمر يوم دون تواتر أنباء وتصريحات ومؤتمرات صحفية وندوات " جمعانية " لهؤلاء القادة يُدور موضوعها حول تشبثهم بإقامة الدَولة الديمقراطية، دولة المؤسسات والحريات وحقوق الانسان، وكيف أن " الآخر "، الذي لم يعُد يُسمّى ، يعرقل ويحول دون تحقيق هذا المطمح المزعوم.

غير أن واقع الحياة المعاشة للمواطنين في البلاد يتكفل بتفنيد ما يدعيه هؤلاء القادة، فكلهم، على تباين مواقعهم وحصصهم، ممثلون في مجالس المحافظات ومقررون فيها، مثلما هم متربعون على كراسي الوزارات والمواقع القيادية في الدولة ومرافقها الحيوية. ولكثرة لوعة المواطنين من ممارسات هؤلاء السادة ممثلي الكتل الحاكمة، فقد حفظوا ملامح وجوه الحكام، بل وعدد حبات مسابحهم وتسريحة لحاهم "وطيّات جيوبهم المنتفخة بالمال السحت".

والحال، ان دولتنا المفترضة " لا دولة " حتى الآن بالمعنى الدارج للأمم المتحضرة ، فهي محكومة بإرادة حفنة من قادة الكتل المتوافقة في ما بينها بالتواطؤ والمسايرة على المصالح الفئوية الضيقة، بل الشخصية والعائلية. ونواب الشعب، "الا استثناء"، لا يمثلون سوى زعماء كتلهم لا ناخبيهم، لأنهم كما يعرف أغلبهم لم يجر اختيارهم من قبل الناخبين المسجلين، إذ بعضهم لم يحصل على بضعة مئات من الأصوات. ولو قدر لأحدهم أن يرشح نفسه في محلته مختارا لما وجد من يصوت له.

ولهذا لا يتجرأ مجلس النواب أن يمرر ما يتفق عليه القادة دون ان يتعرف البعض من النواب الأفاضل على مضمون ما يصوت عليه او النتائج والخسارات التي ترتب عليه والآثار الجانبية التي قد تصيب "بني عمومته" وسادة نعمته .!

فكيف ونحن في هذه الحال نتوقف عند قوانين وقرارات يتخذها المجلس الموقر، ونبحث في طبيعتها المنافية للديمقراطية والدستور وإرادة الناس من بني وطننا المغلوبين على أمرهم، ونسمح لأنفسنا ان ننتقد ونحاسب النواب المساكين، ونحن نعرف، مثلهم، ان المجلس يُدار من خارجه ويتحكم في شؤونه ومساراته " قيّمون" لم يعد يدور في حساباتهم غير ما يضمن مصالحهم ورغباتهم غير المنزهة عن إغراءات السلطة وامتيازاتها، على الضد من مصالح البلاد والشعب، ولا يدخل في حساباتهم ما يستهدف تقويم الأخطاء التي " تزدهر" بفضل الحكومة الرشيدة وزعيمها الأوحد، او اعادة معافاة العملية السياسية وتفكيك الأزمات التي تنذر بعواقب ليست في الحسبان، ناهيكم عن التفاتهم لما هو ذو صلة من قريب او بعيد بانهاء معاناة ابناء شعبنا المكتوين بنيران جحيم هذا الصيف وانعدام الخدمات، حتى اكثرها حيوية لهم، والتدهور المستمر في الوضع الأمني، وتفشي الفساد وانتهاك الديمقراطية التي يوهموننا أنها سمة "دولتهم" الوهمية !

والملفت ان الادعاء بالدفاع عن مصالح الشعب لا يتوقف عند حد، ويظل يتردد على السنة هؤلاء السادة ، قادة الكتل وأرباب المحاصصة والملتفين على إرادة الشعب بالتواطؤات المتبادلة. وما الغرابة في هذا مادام كل ما كان يخدش الحياء العام ويوجع الضمير ويمس الشرف قد أمسى في عراق اليوم "مصدر قوة ونفوذ" ولا يستحق من لصوص المال العام والمتنفذين في دولة الطوائف حتى مجرد رد او إيضاح.

آخر صولات نوابنا الأشاوس في الشهر الفضيل قرارهم التاريخي بإمرار قانون انتخابات مجالس المحافظات، بطبعته الجديدة القديمة ، التي تقر شرعية " السرقة " والتجاوز على ما للآخرين، لا فرق في ذلك سواء تمثل في المال او الحقوق، ما كان منه ماديا او عينيا. والحق أنه هذه المرة أقدس من المال والجاه. انه إرادة الناخبين وأصواتهم التي بها يتقرر مصير مسار البلاد ومستقبلها ووجهة تطورها، ومصائر الشعب المبتلى بقادته وأولي الأمر فيه .!

ولم يكن مستغربا، في ظل هذه الأوضاع المنحدرة والملتبسة والأزمة المتعمقة، أن يتفق قادة الكتل على إقرار قانون انتخابي للمحافظات ، تصادر به أصوات ناخبين وتضاف الى أصوات القوائم الكبرى " الفائزة " بدلا من إضافتها الى رصيد الخاسر الاكبر، وهو ما يتوافق مع المضامين الديمقراطية ويعزز مسيرتها. فالفساد المستشري في العراق الجديد وينهش في جسد الدولة " اللادولة " يجيز " لطش " الأصوات كما يُحلل شرعنة السرقة والتعدي ومصادرة " الأمل " الذي ضحى الملايين من أبناء الشعب دفاعا عن لحظة إشراقه، ويجري العمل على إطفاء جذوته على ايدي فريق رئيس الوزراء وهم يسعون لتكريس مملكة طغيان جديدة تحت خيمة الطائفية المقيتة، وتواطؤ ملوك الطوائف او خوفهم من المجاهرة بالحقيقة تجنبا لعواقب لا طاقة لهم بها، وقد تعود البعض منهم على الخنوع المذل .!

لكن المستغرب ان يصطف نواب التحالف الكردستاني مع الآخرين في التصويت على القانون الذي يشرعن سرقة أصوات " رافضين للطائفية وللمحاصصة وللإسلام السياسي"، وتجييرها لحاملي براءة اختراعها.

وفي هذا الموقف يبدو ان هؤلاء النواب، أو من زين لهم هذا الاصطفاف المخل، قد تناسوا انهم بذلك يناقضون دعاواهم في العمل على تأسيس دولة ديمقراطية مدنية، بل يغدرون بأخلص حلفائهم من الديمقراطيين والقوى المدنية التي تتعرض للتهميش والتجاوز. والأخطر من ذلك ان موقفهم هذا يدلل على انهم ينطلقون من حسابات يومية ضيقة لا يجمعها جامع مع نهج شامل ورؤية عميقة للعلاقة بين كل جوانب العملية الديمُقراطية والمصالح المترابطة لمكونات المجتمع العراقي ومآلها، وبضمنها مصالح الشعب الكردي، المهدد بتزايد مخاطر تكريس حكم الطغمة والحزب الواحد والفرد المستبد.

ان التحالف الكردستاني مطالب بتصحيح هذا الموقف والتبرؤ منه، وقبل ذلك.. الاعتذار من حلفائه "الموضوعيين" المجربين، الشريحة الواسعة من العراقيين المتمثلين بالقوى الديمقراطية والمدنية، ومن أطياف اللائذين بالصمت، ولو الى حين ..!